الباب الرابع

فى

التوزيـــــع

الفصـــل الثانى والعشرون

نظرية التوزيع [1]

مقدمة :

فى الأبواب الولى من هذه الدراسة تعرضنا للكيفية التى تتحدد بـها أثمـان السـلع والخدمات فى سوق حرة وهو ما يعرف بنظرية القيمة.

وخلصنا من تحليلنا إلى نتائج هامة أبـرزت عيـوب نظـام السـوق الحـرة ودللـت على أهمية تدخل الدولة لترشيد سلوك المستهلك الاقتصادى وتخطيط الإنتاج.

ولاستكمال الغرض من دراستنا يجب أن نتعرض للكيفية التى تتحـدد بـها أثمـان عوامل الإنتاج. فمن الموضوعات الرئيسية التى تشملها المشكلة الاقتصادية هى :

كيف يتم توزيع ناتج أى عملية إنتاجية على العناصر التى أسـهمت فـى إنتاجـه. وفى المجتمع الرأسمالى تتحدد الإجابة على سؤالنا بالنظر إلى وضعين :

الوضع الأول :

هو وضع الملكية ... أى كيفية توزيع وسائل الإنتاج بيـن الأفراد ، أو بعبـارة أخرى ما يملكه كل فرد من رأس مال أو أرض أو وسيلة أخرى من وسـائل الإنتـاج وتعرف هذه المشكلة باسم " نظرية التوزيع الشخصى ". وتحدد لنـا الإجابـة علـى النوع التالى من الأسئلة :

لماذا يكون دخل زيد من الناس هو ١٠٠٠ جنيه سنوياً ، بينما يتقاضى عمرو مبلـغ ٢٠٠ جنيه سنوياً؟

---

[1] كلمة التوزيع distribution يقصد بها أحيانا أكثر من معنى. فمثلا عندما نقول " توزيـع السـلع " فنحن نشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك النهائى لها كما نقول فـى أحيـان أخرى "توزيع الموارد " ونقصد به تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة فى الاقتصاد القومى.

أما ما نقصده فى دراستنا بنظرية التوزيـع كفـرع مـن فـروع الاقتصـاد التحليلـى فـهو دراسـة المشـكلة المتعلقة بتوزيع الدخل القومى والثروة. اى كيف يتم توزيع الدخل القومى والثروة علـى قـوى الإنتـاج فـى المجتمع وسنتناول الإجابة على هذه المشكلة فـى كـل مـن الاقتصـاد الرأسـمالى والاقتصـاد الاشـتراكى فـى حينه.

لماذا يكون بعض الناس أغنياء والبعض الاخر فقراء؟

ما هى العوامل التى تحدد الطريقة التى توزع بها الثروة والدخل القومى بين الناس؟

الوضع الثانى :

هو مستوى مكاسب القوى الإنتاجية وعوامل الإنتاج ، أى الأثمان التى تتقاضاها قوى الإنتاج نظير مساهمتها فى العملية الإنتاجية. ويطلق على هذه المشكلة اسم "نظرية التوزيع الوظيفى للدخل" وتحدد لنا الإجابة على نوع آخر من الأسئلة مثل:

لماذا يكون أجر زيد ٢ جنيه فى الأسبوع؟
، ما الذى يجعل ريع منزل معين ٥٠٠ جنيه فى السنة ؟
، ما الذى يجعل ريع قطعة معينة من الأرض ٥ جنيه للفدان سنويا؟

هذه كلها أسئلة تتعلق بأثمان عوامل الإنتاج وبكيفية تحديدها.

٢ - مقارنة بين التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى للدخل والثروة :

(١) التوزيع الشخصى وعلاقته بالتوزيع الوظيفى :

لكى نتعرف على العوامل التى تحدد الدخل الكلى لأى فرد سنفترض أن زيد يتسلم دخلاً قدره ٧٥٠٠ جنيه فى سنة معينة .. فما هى مصادر هذا الدخل؟ ونستمر فى فرضنا ونقول أن زيدا هذا لديه عمل يكتسب منه ٥٠٠٠ جنيه سنويا كما أنه يمتلك قطعة أرض ريعها السنوى ١٣٠٠ جنيه ، وكذا يمتلك عقار يبلغ ريعه الصافى ١٢٠٠ جنيه سنويا.

من الواضح مما سبق أن دخل زيد يمكن أن ينقسم من حيث مصدره إلى قسمين:
القسم الأول : يتحصل عليه من عمله البدنى أو العقلى.
القسم الثانى : يتحصل عليه من ملكيته لشىء ما.

أى أن ملكية زيد لبعض الأشياء تعطيه دخلا ، حيث أنها تمده بخدمات ذات قيمة. وفى الواقع إذا عممنا تعريف مصدر الدخل فإننا يمكن أن نقرر بأن كل دخل إنما يأتى أساساً من الملكية [١]

---

[١] راجع كتاب

Kenneth E Boulding-Economic Analysis-Third Edition P 198
تحت عنوان Functional and Personal distribution Compared

فالدخل الذى يأتى من بيع خدمات الجسم لا ينظر إليه عامة على أن دخل ناتج من الملكية. ومع ذلك فبقليل من التأمل سنجد أن هذا صحيح. فسبب ملكيتنا لأجسامنا نحن ، نحصل منها على الدخل (الأجر). وفى المجتمع الذى تتمثل فيه العبودية تبدو هذه الحقيقة واضحة للعيان ، فهناك مالك العبيد يتسلم الدخل الذى يحققه العبيد ، بينما هؤلاء لا يحصلون من ناتج عملهم على أكثر مما تحتاجه البقرة أليس كذلك؟ فكلاهما يحصل على ما يبقى على حياته أو ما يكفى للمحافظة عليه حيا. وكأن الإنسان كقطيع من الغنم يتسلم مالكه ناتج عمله.

أما فى المجتمع المتحرر فكل رجل يمتلك جسمه أى أن كل رجل عبد نفسه.

Each man is his own Slave [1]

وبالتالى لن يكون هناك سوق للعبيد (للأجسام) بل هناك قط سوق خدمات لهذه الأجسام (العمل). قد لا يفكر الناس عادة فى أن أجسامهم شبيهة بالملكية ؛ ولكن فى الواقع يتم استخدم الإنسان لجسمه كما يحدث للملكية تماما.

لذلك فإن دخل أى فرد يتحدد بعاملين اثنين :

(١) كمية الأشياء التى يمتلكها.
(٢) أثمان خدمات هذه الأشياء.

ولكى نعين دخل اى فرد ، لابد من توافر قائمتين لدينا. الأولى قائمة بالاشياء التى يمتلكها الفرد وتشمل ملكيته لجسمه. والقائمة الثانية تحتوى على الخدمات التى يحصل عليها هذا الفرد فى فترة زمنية معينة من كل أشكال الملكية التى يحوزها. ثم نضرب كمية كل خدمة فى ثمنها فنحصل على الدخل الناتج منها. ومن مثال زيد يمكن الحصول على دخله كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٣١)

الملكية	الخدمات المتحصل عليها فى سنة واحدة	ثمن الخدمة	الدخل المتحصل عليه من بيع الخدمة
(١) الجسم	٥٠ أسبوع	١٠٠ ج فى الأسبوع	٥٠٠٠
(٢) عقارات	١٢ شهر	٥٠ ج فى الشهر لكل عقار	٢٠٠
(٣) ٢٦ فدان	٢٦ فدان فى السنة	٥٠ ج لكل فدان فى السنة	١٣٠٠
إجمالى دخل زيد			٧٥٠٠

---

[1] Boulding المرجع السابق.

ويتضح من الجدول رقم (٣٤) ان هناك عاملين سوف يؤثران فى دخل زيد بالزيادة هما :

أولاً : زيادة الكمية التى يمتلكها من عوامل الإنتاج.

ثانيا : زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها.

لذلك فإن الارتباط بين مشكلة التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى للدخل يحدده توزيع الملكية نفسه.

ب - التباين فى الدخول الشخصية :

مما سبق يمكن التعرف على العوامل التى تساعد على وجود التباين فى الدخول الشخصية. فبالنسبة لتوزيع الملكية .. كلما كان ذلك عادة ، كلما زاد التقارب فى الدخول. أما بالنسبة لأثمان عوامل الإنتاج .. فكلما كان ثمن خدمات عوامل الإنتاج متجانساً كلما قل التفاوت فى توزيع الدخل.

ففى المجتمع الذى تتركز فيه الملكية فى أيدى قلة من الناس ، لن تكون الدخول الشخصية متماثلة. وأبرز مثال هذا ذلك .. مجتمع العبودية .. حيث نجد الملكية متضمنة جسم الإنسان أيضاً ومقصورة على طبقة محدودة متسلطة.

أما فى المجتمع الذى تنتشر فيه الملكية انتشاراً واسعاً ، فإن الدخول الشخصية تكون متساوية بدرجة كبيرة ، فمثلاً فى المجتمع الزراعى "A paesant Economy" حيث يمتلك الفرد مزرعته وأدواتها ، يكون توزيع الدخل متماثل. أما فى اقتصاد الملكيات الزراعية الكبيرة والتى يعمل بها الفلاحون المعدمون الذين لا يملكون أرضاً ، فإن توزيع الدخل لن يكون متماثلاً.

جـ - ما هى العوامل التى تحدد توزيع الملكية بين الأفراد :

لا شك أن توزيع الملكية هو نتيجة لأحداث وعمليات تاريخية ، وأن دراسة القوانين التى تحكم هذه العمليات تتصل بالتاريخ الاجتماعى أكثر مما تتصل بالتاريخ الاقتصادى. فالنظم الاجتماعية فيما يتعلق بالوراثة وحقوق التملك والضرائب لها أهمية خاصة فى تحديد الاتجاه التاريخى نحو تركيز أو تفتيت الملكية.

فإذا كان نظام الوراثة يشترط إنتقال الميراث إلى الإبن الأكبر ، فسيؤدى ذلك إلى تركيز الثروة. أما إذا كان يسمح بتوزيع الميراث على الأبناء بالتساوى فإن

الملكية ستفتت . ولا شك ان قيام الحروب والثورات وكذلك وجود نظم ضرائب وحدوث التضخم ستكون عوامل هامة فى تحديد الاتجاه التاريخى لوضع الملكية لذلك يقرر Boulding أنه من الصعب على الاقتصادى ان يضع احكاما عامة فيما يتعلق بأسباب تركز أو تفتت الملكية . فالاقتصادى عديم الحيلة فى هذا المجال ، فهو يستطيع أن يلاحظ ولكنه لا يقدر على تشخيص الظاهرة واستنتاج القوانين التى تحكمها إلا بالنظر إلى الظروف ذاتها .

هـ - التوزيع الوظيفى كجزء من نظرية الثمن :

مما سبق يتبين لنا أن الاقتصادى لا يمكن له تقديم أحكاما عامة جازمة حول موضوع توزيع الملكية بين الأفراد " التوزيع الشخصى للدخل والثروة " . ولكن عندما نأتى إلى الجانب الآخر من نظرية التوزيع ، أى عندما نتعرض لمشكلة التوزيع الوظيفى يجد الاقتصادى أن بحث هذا الموضوع يقع تحت نطاق تخصصه . فلا شك أن هذه المشكلة هى جزء من النظرية العامة للأثمان .

أى أن كلا من أجر العمل .. وعائد الأرض .. والمعدات الرأسمالية .. التبادل والمقدرة التنظيمية تمثل أثمان لخدمات الملكية . هذه الأثمان تتقرر أيضا فى خلال عمليات التبادل وإن كانت تبدو لنا أنها مختلفة عن عمليات التبادل فى سوق السلع ، إلا أنها فى الواقع تشبهها إلى حد كبير .

فعندما يعمل أحد الأفراد فى منشأة ما فهو يعطى خدمة معينة هى "عمل أسبوع" ويتسلم فى مقابل ذلك مبلغاً من النقود هو ثمن العمل " الأجر " .

وعندما يؤجر مالك ما منزل . فإنه يقدم خدمة معينة للمستأجر هى " استعمال المنزل لمدة شهر " ويتسلم فى مقابل ذلك مبلغاً من النقود هو ثمن الخدمة (الإيجار) أو (الريع) .

لذلك يمكن لنا استخدام أدوات العرض والطلب لحل المشاكل التى تتعلق بتحديد الأجر وعائد خدمات الملكية ، تماماً كما استخدمناها فى حل المشاكل المتعلقة بتحديد ثمن السلعة .

وفى نهاية الفصل نبين ملخصاً لما تقدم :

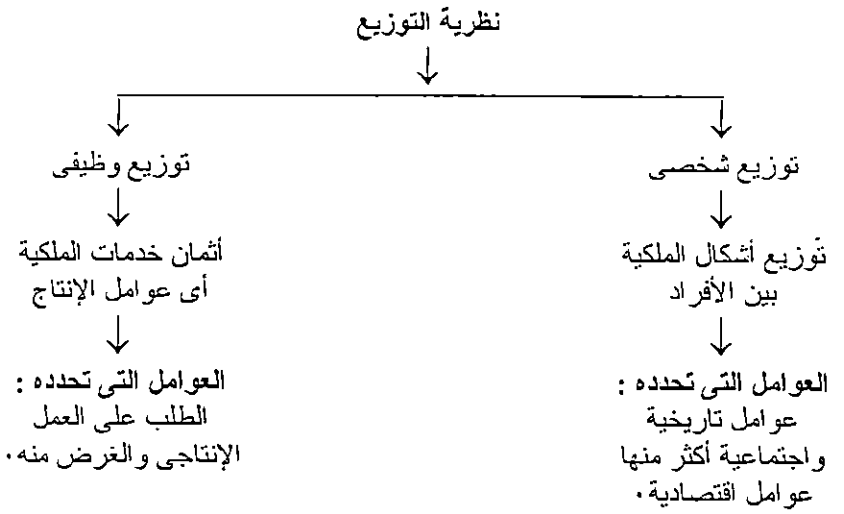
نظرية التوزيع
توزيع شخصى
توزيع وظيفى
توزيع أشكال الملكية بين الأفراد
أثمان خدمات الملكية أى عوامل الإنتاج
العوامل التى تحدده : عوامل تاريخية واجتماعية أكثر منها عوامل اقتصادية.
العوامل التى تحدده : الطلب على العمل الإنتاجى والغرض منه.